**كلمة معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية**
**في ورشة عمل: تبسيط الإجراءات وتحديث التشريعات**
**هوليداي إن 28-29 أيلول 2010**

أصحاب المعالي والسعادة،
سعادة ممثلي: منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية O.E.C.D، الإتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
حضرات المدراء العامين،
أيها الكرام،

يكاد لا يمر يوم إلا وتتناول وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية إهتمام وحرص المسؤولين في بلدان العالم على ضرورة السعي لتقديم الخدمة الجيدة للمواطنين بالسرعة المطلوبة ودونما عناء أو مشقة وتدل إحصاءات بسيطة على أن موضوع تبسيط الإجراءات ورد في أكثر من ستين صحيفة أو مجلة عربية خلال الثلاث أشهر الماضية وكذلك الشيء نفسه بالنسبة للصحافة التي تصدر باللغتين الإنكليزية والفرنسية حول العالم، سواء تحت عبارة Administrative Simplification أو Streamlining.

أما هذه العبارات فترد ملايين المرات في المواقع الإلكترونية مثل Google (35 مليون مرة) أو Yahoo أو غيرها.

إن ذلك لدليل واضح على أهمية تبسيط الإجراءات التي هي في صلب أوليات الحكومات وقد وردت في البند 29 الفقرة 2 من البيان الوزاري للحكومة اللبنانية والتي تنص حرفياً على ما يلي:

> 2- "تحديث المناخ الاستثماري العام عبر تعديل القوانين وتبسيط الإجراءات الإدارية، مثل التي تتعلق بتأسيس شركات وحلها، والسير في تعزيز المنافسة ومنع الاحتكار وتشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية".

وقد يتبادر إلى الأذهان أن التعقيدات الإدارية ومحاولات تبسيطها هي من خصائص القطاع العام فقط، لكن هذا بعيد كل البعد عن الحقيقة، حيث أن الشركات الكبرى في العالم غالباً ما تلجأ إلى تبسيط إجراءاتها الإدارية وتخفيف التعقيدات، وهي ورشة عمل مستمرة داخل المؤسسات الخاصة، مما يجعل الحديث عنها دون أهمية كبرى كونها أضحت من المسلمات.

إنها مدعاة للسرور والإعتزاز أن يلتقي إيلاؤنا الأولوية لموضوع تبسيط الإجراءات مع أولويات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية وأولويات العديد من حكومات الدول في العالم.

أما المحور الأساسي لهذه الورشة والذي هو الهدف والنتيجة، فضلاً عن تعريف المفهوم الحديث لتبسيط الإجراءات وعرض أفضل الممارسات الدولية، **هو وضع خطة وطنية متكاملة لتبسيط الإجراءات الإدارية لكافة الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات الكبرى**، الذي يكمل مسعانا السابق الذي أدى إلى إصدار التعميم رقم 2010/10 عن دولة رئيس مجلس الوزراء والذي يُطلب فيه من الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات الكبرى تأليف فرق عمل خاصة في كل إدارة عامة برئاسة الوزير المختص بهدف تبسيط الإجراءات الإدارية بالتعاون مع إدارة الأبحاث والتوجيه والتنمية الإدارية والذي لاقى تجاوباً عالياً من الإدارات بلغ حوالي 90 بالمئة كما سيفصله العرض الخاص في الندوة الرابعة من بعد ظهر اليوم.

بالمقابل وتجاوباً مع هذا الدعم والإهتمام بادر مكتبنا بإنشاء دفعة أولى من مراكز خدمات الشباك الموحد في أربع وزارات نموذجية هي الصحة العامة والتربية والتعليم العالي والزراعة والسياحة.

ويتضمن كل مركز فسحة لانتظار المراجعين وشباك للإستعلام وأمكنة مجهزة للحصول على الإستمارات وتعبئتها وشباك لتقديم الطلب وآخر لاستلام الطلبات المنجزة وشباك لتلقي الشكاوى على أن يكون مركز خدمات الشباك الموحد ممكنن ويديره فريق متخصص يتسم بالخبرة واللباقة في التعاطي مع المواطن.

إن التعقيدات الإدارية هي أحد أبرز أسباب الحد من النمو الإقتصادي والإجتماعي إذ أن التعقيدات الإدارية أكانت متعمدة أو غير متعمدة، مثل الحصول على تراخيص أو تصديق معاملات، تدفع المواطن إلى اللجوء إلى وسائل غير قانونية وغير مشروعة للحصول على الخدمة.

دون الغوص في العديد من التفاصيل لقد أظهرت إحدى الدراسات إن الكلفة التي تتكبدها الشركات في فنلندا والتي هي بحجم لبنان من حيث عدد السكان، نتيجة موجبات رفع التقارير الضريبية وغيرها إلى الدولة حسب المتطلبات القانونية، والتي هي غير مجدية لعمل الشركة، هي ملياري يورو، وقد أظهرت الدراسة أن مكننة نظام رفع هذه التقارير قد يقلص الكلفة إلى النصف.

كذلك وضع الإتحاد الأوروبي مؤخراً هدفاً بتقليص العبء الإداري بنسبة 25% بحلول العام 2012.

لقد طور الإختصاصيون والخبراء نظماً خاصةً لقياس كلفة العبء الإداري منها نظام الـــ Standard Cost Model الذي سوف يحاضر عنه الخبيران لمدة ساعتين في الجلسة الأولى من صباح يوم غد.

ومن جهة أخرى، لقد بات من المعروف أينما كان في العالم أن كلما تمّ تبسيط إجراء أو معاملة ما، ينشأ بالمقابل عدة معاملات وإجراءات أكثر تعقيداً، وعلى هذا المنوال تستمر الحاجة إلى التبسيط إلى ما لا نهاية، أما الحل لذلك فهو إعادة النظر بطريقة تطوير التشريعات، ويتطلب ذلك وضع خطة واضحة وشفّافة لتدريب القيّمين على مهمّة صياغة التشريعات، التي ترعى الإجراءات بطريقة حديثة بعيدة عن التعقيدات ودون ترتيب أعباء على المواطن أو أصحاب العمل. كما وتعمل هذه الفرق المتخصصة بموازاة الفرق التي تقوم بحصر وتبسيط الإجراءات السارية المفعول.

إن تطوّر المكننة قد غيّر مفاهيم الإدارة الحديثة إلى الأفضل. ويقدّر الخبراء أن نسبة دور تكنولوجيا المعلومات في عملية تبسيط الإجراءات تفوق الـــ 50% والباقي يعود إلى إعادة النظر في التشريعات التي ترعى الإجراءات المنوي تبسيطها وإعادة هندستها أو Business Process Re-engineering.

ويشكّل الثلاثي المكوّن من الشق التشريعي والشق المعلوماتي والشق الخاص بإعادة الهندسة المرتكز الأساسي الذي يقوم عليه تبسيط الإجراءات، إذ أن هناك ترابط عضوي فيما بينها بحيث إذا ما توقّف العمل في أحدها تتوقف العملية بأكملها.

لذا يجب تركيز الجهود على التعاون فيما بين إختصاصيين في مجالات التشريع والمعلوماتية والتنظيم الإداري.

**أيهـــــــا الكـــــــــرام،**

أود أن أشكر منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية الـــ O.E.C.D بشخص السيد كارلوس كونده والسيد جوزف كونفتز اللذين حضرا خصيصاً والفريق المشارك لهما للمشاركة في هذه الورشة وعلى إهتمامهما وجهودهما لإنجاحها.

كما أشكر أصحاب المعالي، السادة الوزراء، السادة المدراء العامين، ممثلي الإتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وإنكم مدعوون على مدى يومين للمشاركة والنقاش في مواضيع تهم الإدارة اللبنانية والمواطن اللبناني بشكل أساسي. آملاً أن تتوصل ورشة العمل هذه إلى أخذ العبر وإصدار التوصيات الكفيلة بتحقيق الغاية من تنظيم هذه الورشة.

**عشتم وعام لبنان**